منظمة العفو الدولية تدعو إلى حماية المدنيين مع تجدد هجمات الجنجويد على شرق تشاد

أدى التقاعس عن اتخاذ إجراءات لمنع تجدد هجمات الجنجويد على شرق تشاد إلى عمليات قتل وتهجير جماعي للمدنيين في المنطقة. وكما خشي كثيرون، فقد استؤنفت الآن الهجمات على القرى في شرق تشاد مع انتهاء موسم الأمطار.

ومرة أخرى يعبر الجنجويد حدود السودان ويهاجمون القرى الواقعة في شرق تشاد. وقد شُنت غارات على عدة قرى- ربما يصل عددها إلى NM قرى – في هجمات بدأت في P أكتوبر/تشرين الأول. وقُتل ما لا يقل عن NO شخصاً وأصيب العشرات بجراح، يوجد بعضهم الآن في مستشفى جوز بيضا. وتشمل القرى التي هوجمت دجميزي ووجميزي موبي ودجدجيب ومرفاكادل وكاتش – كاتشا ومرينا وأويرادو في كانتوني بار أزوم وسنغار. وأُحرق أربع قرى منها.

ولدى منظمة العفو الدولية أسماء تسعة أشخاص قُتلوا، من ضمنهم امرأة واحدة هي خلتومة خميس.

وكما جرى توثيقه في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يونيو/حزيران OMMS الذي يحمل عنوان، تشاد/السودان : زرع بذور دارفور (رقم الوثيقة : AFR/006/2006) فإنه منذ سبتمبر/أيلول OMMR شن الجنجويد انطلاقاً من دارفور هجمات منهجية على المدنيين في القرى الواقعة في شرق السودان مستهدفين أبناء جماعات إثنية معينة مثل الداجو والمساليت الذين يجري إخراجهم من ديارهم بلا هوادة وبصورة منهجية. ولم تتخذ الحكومة السودانية أية إجراءات لمنع هذه الهجمات عبر الحدود وسمحت للجنجويد، الذين غالباً ما يحملون بطاقات القوات شبه العسكرية السودانية، بشن غارات والقيام أعمال قتل وسلب ونهب في تشاد كما فعلوا في دارفور.

ولم تتمكن الحكومة التشادية أو لم ترغب حتى الآن بحماية المدنيين في شرق تشاد. وفي الأسبوع الماضي قيل إن الجيش التشادي استُدعي لمساعدة القرى، لكن كما ورد وصل عدة ساعات متأخراً بعد فوات الأوان.

وقد فوَّض قرار مجلس الأمن NTMS قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور بمراقبة "الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة عبر الحدود السودانية مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى". كذلك تصور القرار إقامة وجود للأمم المتحدة في أماكن مهمة في تشاد.

ورفضت الحكومة السودانية حتى الآن إعطاء موافقتها على نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور. ولا تتمتع قوة حفظ السلام الحالية التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور بالصلاحيات ولا الوسائل لمنع الجنجويد فعلياً من عبور الحدود لمهاجمة القرى في تشاد.

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح بتحول سكان شرق تشاد إلى أسرى لوتيرة المفاوضات المتعلقة بدارفور. فقد بدأت الهجمات المتوقعة، ويتعرض الناس للقتل ويفرون من قراهم والمطلوب حمايتهم الآن. وقلما يهاجم الجنجويد القرى التي تحميها القوات المسلحة لا بل إنهم لا يهاجمونها قط.

- ينبغي على الحكومة السودانية أن تمنع وقوع مزيد من الهجمات عبر الحدود وتبدي تعاوناً كاملاً مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة في حماية السكان في تشاد ودارفور.
- ينبغي على تشاد أن تنشر قوات عسكرية حيثما تدعو الضرورة لحماية المدنيين. فإذا عجزت عن القيام بذلك، فعليها أن تطلب مساعدة من المجتمع الدولي.
- ينبغي على مجلس الأمن الدولي أن يتخذ تدابير فورية لضمان حماية سكان شرق تشاد، بما في ذلك إرسال بعثة تقييم على وجه السرعة بموجب قرار مجلس الأمن NTMS.